البحوث والدراسات

محددات نسبة كفاية رأس المال في البنوك اليمنية

د. غالب صالح مشبب*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس محددات نسبة كفاية رأس المال في البنوك المحلية اليمنية لعينة مكونة من (٦ بنوك) خلال المدة من ٢٠٠٥-٢٠١٢، ولهذه الغاية استخدمت الدراسة منهجية تحليل حزم البيانات (Pooled cross sectional analysis) في تقدير نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، ونموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model)، ونموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model)، وتم اختيار النموذج الأكثر كفاءة والاعتماد عليه في التقدير.

وخلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي غير معنوي بين نسبة كفاية رأس المال، والمتغيرات المستقلة الآتية: السيولة، الحصة السوقية، العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، ووجود أثر إيجابي معنوي بين نسبة كفاية رأس المال، والحجم، ونسبة الملكية. وكذلك وجود أثر سلبي معنوي بين نسبة كفاية رأس المال، والقروض على الموجودات.

المقدمة:

تؤدي البنوك دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ فهي تسهم في تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية لمباشرة نشاطاتها؛ مما يساعد على تطوير الاقتصاد الوطني وزيادة حجم الناتج المحلي.

وقد شهدت الآونة الأخيرة من القرن الماضي العديد من التطورات السريعة والمتلاحقة في الاقتصاد العالمي، منها التوجه المتزايد نحو عولمة النشاط

* أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة إب، اليمن.

الاقتصادي، وظهور منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى تزايد نشاط الأسواق المالية، والثورة التكنولوجية.

وفي ظل هذه التطورات كان لزاماً على البنوك في أي نظام مصرفي أن تسعى إلى تطوير قدراتها التنافسية لمجاراة التطورات العالمية، وتعد لجنة بازل أحد التطورات المهمة في تاريخ النشاط المصرفي العالمي التي أنشئت عام١٩٧٤ من قبل مجموعة الدول الصناعية الكبرى ضمن إطار بنك التسويات الدولية.

وعند ظهور الأزمة المالية في عام ١٩٧٧ قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقية (بازل ١) عام١٩٨٨؛ حيث تم وضع معيار لكفاية رأس المال، ووافقت الدول الصناعية بخصوص هذا المعيار، ومن ثم أخذت به معظم دول العالم. ونتيجة للتغيرات السريعة في الخدمات المصرفية وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، وتوسع نشاط البنوك، بالإضافة إلى ظهور الأزمات المالية اقتضت الضرورة تطوير هذه الاتفاقية لضمان الاستقرار المالي العالمي، وقامت اللجنة بإجراء العديد من التعديلات وإصدار عدة وثائق استشارية إلى أن أصدرت اتفاقية (بازل ٢) بصورتها النهائية في عام ٢٠٠٤؛ لتكون متطلبات كفاية رأس المال أكثر شمولاً وحساسية للمخاطرة في موازنات البنوك، وحدد لها موعد تطبيق يمتد إلى نهاية (٢٠٠٦) كحد أقصى.

وقد شهدت البنوك اليمنية تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، تمثل بالتزامها تطبيق معايير لجنة بازل التي من شأنها دعم القطاع المصرفي، وذلك بتوجيه من البنك المركزي اليمني الذي فرض عليها تطبيق اتفاقية (بازل ١) عام ١٩٩٣، كما قام البنك المركزي بإبلاغ البنوك اليمنية في نهاية عام ٢٠٠٤ بمرحلة الدخول في تطبيق (بازل ٢) وإلزامها الرفع التدريجي للحد الأدنى لرأس المال المطلوب ضمن برنامج زمني مدته خمس سنوات؛ ليتوافق ذلك مع توجهات البنوك العالمية؛ مما يساعدها على تعزيز وجودها في السوق المصرفية العالمية، وللمحافظة على الأداء المالي للبنوك فإنه يتطلب الأمر دراسة العوامل المؤثرة

على نسبة كفاية رأس المال، للوقوف على أبرز التحديات ومعالجتها ووضع الحلول المناسبة، وهذا ما يعزز دور البنوك بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها من جهة، وعلى المحافظة على أموال المودعين والمالكين من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة:

تواجه البنوك – بشكل عام – تحديات كثيرة في ظل البيئة التنافسية على المستويين المحلي والعالمي، ولغرض مواكبة هذه التحديات وتجاوزها تسعى البنوك إلى زيادة رؤوس أموالها كأحد الخيارات لمواجهة هذه التحديات والإيفاء بمتطلبات كفاية رأس المال؛ بهدف حماية الأموال المودعة لديها وزيادة ثقة المتعاملين معها، والزيادة في رأس المال تسهم في زيادة عائدات المساهمين؛ ذلك لأنها تؤدي إلى زيادة الودائع والموجودات، ومن ثم زيادة الائتمان والاستثمارات التي تحقق عائدات مرتفعة للبنوك تستطيع من خلالها تقوية مراكزها المالية وتدعيمها، وعلى ضوء ذلك تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال المحوري الآتي: ما العوامل المؤثرة في نسبة كفاية رأس المال في البنوك اليمنية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع نفسه الذي يُعنى بتحديد العوامل المؤثرة في نسبة كفاية رأس المال؛ إذ تعد نسبة كفاية رأس المال أحد الجوانب الأساسية في الصناعة المصرفية التي تستخدمها إدارة البنوك لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر وحجم رأس المال، وهو ما يؤدي دوراً مهماً في استقرار القطاع المصرفي، وإزالة التفاوت في قدرة البنوك على المنافسة، ويعد أيضاً من أهم عوامل زيادة ثقة المساهمين والعملاء والمستثمرين، كما أن هذه الدراسة – بحسب معرفتنا – هي الأولى في مجال الدراسات التطبيقية في اليمن على صعيد استخدام بيانات مقطعية للبنوك، إضافة إلى أنها تستخدم منهجية حزم البيانات (Pooled cross sectional analysis).

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١ – تعرف العوامل المؤثرة في نسبة كفاية رأس المال في البنوك اليمنية.

٢ – قياس مدى الأثر الذي تحدثه هذه العوامل من خلال استخدام أساليب النمذجة القياسية.

٣ – تقديم التوصيات التي تساعد إدارة البنوك في تعزيز العوامل التي من شأنها المساهمة في تقوية مراكزها المالية وتدعيمها من خلال المبادلة بين العائد والمخاطرة، وانعكاس ذلك في قيمة البنك.

فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة سبع فرضيات تم صياغتها بالصورة العدمية، وذلك على النحو الآتي:

١ – لا توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين السيولة ونسبة كفاية رأس المال المصرفي.

٢ – لا توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين حجم البنك ونسبة كفاية رأس المال المصرفي.

٣ – لا توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين القروض على الموجودات ونسبة كفاية رأس المال المصرفي.

٤ – لا توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين الحصة السوقية ونسبة كفاية رأس المال المصرفي.

٥ – لا توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين العائد على الموجودات ونسبة كفاية رأس المال المصرفي.

٦ – لا توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين العائد على حقوق الملكية ونسبة كفاية رأس المال المصرفي.

٧ – لا توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين نسبة الملكية ونسبة كفاية رأس المال المصرفي.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك المحلية العاملة في اليمن البالغ عددها ١٢ بنكاً، ومن هذا المجتمع تم اختيار (٦ بنوك) بوصفها عينة عمدية للدراسة نظراً لقدم تأسيسها، وطبقاً لمعيار مدى توافر تقاريرها السنوية التي تم الإفصاح فيها عن جميع البيانات اللازمة لمتغيرات الدراسة للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٢) وهي: البنك اليمني للإنشاء والتعمير، والبنك الأهلي اليمني، والبنك التجاري اليمني، وبنك اليمن والكويت، وبنك اليمن الدولي، وبنك التسليف التعاوني (كاك بنك)، والأخير يعد بمثابة بنك شامل، إلا أنه يزاول النشاط التجاري منذ ٢٠٠٤ أكثر من أي نشاط آخر. وقد تم الحصول على البيانات اللازمة لإعداد هذه الدراسة من خلال الاعتماد على التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك عينة الدراسة.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة منهجية تحليل حزم البيانات المقطعية المجمعة (Pooled cross sectional analysis) لغرض بيان العوامل المؤثرة على نسبة كفاية رأس المال في البنوك اليمنية عينة الدراسة، من خلال تقدير ثلاثة نماذج، هي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، ونموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model)، ونموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model). وللحكم على مدى كفاءة أي من هذه النماذج تم استخدام اختبارين، هما اختبار F المقيد، واختبار H المقترح من قبل Hausman من أجل اختيار النموذج الأكثر كفاءة في التقدير، ومن مبررات استخدام هذه الطريقة أنها تعد من أهم الطرق الأكثر فعالية وكفاءة في تحليل البيانات المقطعية، كما تسهم في حل مشكلات الاقتصاد السياسي، بالإضافة إلى حل المشكلات المتعلقة بعدم توافر سلسلة بيانات طويلة الأمد للمتغيرات المدروسة.

الدراسات السابقة:

أجريت العديد من الدراسات التطبيقية في دول عدة، تناولت بالبحث موضوع محددات كفاية رأس المال، ويشتمل هذا الجزء على بيان تلك الدراسات،

ومنها دراسة خريوش، وآخرين (٢٠٠٤)، التي بحثت في بيان العوامل المؤثرة على نسبة الأمان المصرفي لدى البنوك التجارية الأردنية خلال المدة (١٩٩٢-٢٠٠٢)، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات تأثير معنوي بين نسبة الأمان المصرفي، وكل من معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الاستثمار. كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات تأثير معنوي بين نسبة الأمان المصرفي، وكل من مخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان.

ودراسة Al-Sabbagh (٢٠٠٤)، التي بحثت في اختبار العوامل المؤثرة في نسبة كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد المكون من (٩) متغيرات مستقلة، ومتغير تابع ممثل بنسبة كفاية رأس المال، وذلك خلال مدتين، هما: المدة الأولى من (١٩٨٥-١٩٩٤)، والمدة الثانية (١٩٩٥-٢٠٠١)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين نسبة كفاية رأس المال، وحجم البنك، وكذلك وجود علاقة إيجابية بين العائد على الموجودات، والقروض إلى الموجودات، ونسبة الملكية، والأصول الخطرة إلى إجمالي الأصول، وبين كفاية رأس المال خلال المدة الأولى، بينما كانت العلاقة بينهما سلبية خلال المدة الثانية، في حين تأثرت كفاية رأس المال سلبياً بالودائع إلى الموجودات في المدة الأولى، وتأثرت إيجابياً بحجم ودائع البنك في المدة الثانية، وكذلك وجدت أثراً سلبياً لنسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض، وأثراً إيجابياً للأرباح الموزعة مع نسبة كفاية رأس المال خلال المدة الثانية.

أما دراسة Muirnde & Yassen (٢٠٠٦)؛ فقد هدفت إلى اختبار أثر مقررات بازل على رأس مال البنك ومستوى المخاطر على (١١) دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال المدة (١٩٩٥-٢٠٠٣) باستخدام نموذج المعادلات الآنية (Simultaneous equation model)، وقد تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث (3SLS)، ويتضمن

متغيرين تابعين، هما رأس المال (مقيساً بمعدل رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر) والمخاطر (مقيساً بمعدل الموجودات المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الموجودات) والمتغيرات المستقلة، هي: حجم الموجودات، والعائد على الموجودات، ونسبة المخصصات إلى الموجودات، والضغوط التنظيمية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً إيجابياً معنوياً بين معدل العائد على الموجودات، ورأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي معنوي بين حجم الموجودات، ورأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر بينما ليس له أثر معنوي على المخاطر، ووجود علاقة سلبية بين الضغوط التنظيمية والمخاطر.

وأما دراسة Al-Zoubi & Atiers (٢٠١٠) فقد بحثت في بيان أثر مقررات (بازل ٢) على رأس المال والمخاطر في البنوك التجارية الأردنية خلال المدة (١٩٩٣-٢٠٠٥) باستخدام نموذج المعادلات الآنية؛ بحيث يتضمن متغيرين تابعين، هما: رأس المال (مقيساً برأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر) والمخاطر (مقيساً بمعدل الموجودات المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الموجودات) والمتغيرات المستقلة تضمنت ما يأتي: حجم البنك، معدل العائد على الموجودات، الضغوط التنظيمية، نسبة المخصصات إلى إجمالي الموجودات. وتوصلت الدراسة إلى أن معدل العائد على الموجودات له أثر إيجابي معنوي على رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر، وأثر سلبي معنوي مع حجم الموجودات، وأثر إيجابي على المخاطر، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي بين معدل رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر، وعدم وجود أثر معنوي للضغوط التنظيمية على المخاطر.

وبحثت دراسة Demirguc & Detragiach (٢٠١٠) في بيان ما إذا كان الامتثال بمقررات بازل للرقابة المصرفية مرتبط بالسلامة المصرفية، وبانخفاض المخاطر، وشملت الدراسة ٣٠٠٠ بنك في ٨٦ دولة خلال المدة (١٩٩٩-٢٠٠٦) باستخدام أسلوب تحليل الانحدار، وتم إجراء الدراسة على عينات مختلفة (البنوك التجارية، البنوك المصنفة، البنوك الكبيرة)، كما تم دراسة

العلاقة بين السلامة المصرفية والامتثال بمجموعات محددة من المبادئ (حيث تم تقسيم المبادئ إلى ٧ مجموعات)، وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل المستقلة تفسر ١٠٪ من السلامة المصرفية، وعند استثناء البنوك اليابانية من العينة تفسر العوامل المستقلة ١٩٪ من السلامة المصرفية. وبالنسبة إلى العينة كاملة لا يوجد علاقة معنوية بين مبادئ الامتثال والسلامة المصرفية، وكذلك بالنسبة إلى العينات المختلفة. أما بالنسبة إلى العينة كاملة فقد وجدت الدراسة علاقة إيجابية ذات تأثير معنوي بين السلامة المصرفية، ومعدل نمو الناتج المحلي، وعلاقة سلبية ذات تأثير معنوي مع نسبة نفقات التشغيل إلى إجمالي الموجودات. وأما عند استثناء البنوك اليابانية من العينة فإنه يوجد علاقة ذات تأثير معنوي بين السلامة المصرفية، وكل من نسبة القروض إلى الموجودات، وإجمالي الموجودات، ومعدل التضخم. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين السلامة المصرفية، والامتثال بمجموعة المبادئ المتعلقة بمنح التراخيص والهيكلة.

أما دراسة Büyüksalvarci & Abdioğlu (٢٠١١) فقد بحثت في بيان محددات نسبة كفاية رأس المال في البنوك التركية خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠١٠) باستخدام سلسلة بيانات مقطعية متزنة (Balance Panel Data)، وبتطبيق نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model)، ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect Model)، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي بين نسبة كفاية رأس المال، والمتغيرات المستقلة الآتية: العائد على حقوق المساهمين، والقروض إلى الموجودات، والرفع المالي، وكذلك توصلت إلى وجود أثر إيجابي بين نسبة كفاية رأس المال ومخصص خسائر القروض، والعائد على الموجودات، كما توصلت أيضاً إلى عدم وجود أثر معنوي بين نسبة كفاية رأس المال، والمتغيرات الآتية: السيولة، الحجم، والودائع إلى الموجودات، هامش الفائدة الصافي.

وبحثت دراسة Al-Tamimi & Fakhiri (٢٠١٣) العوامل المؤثرة في كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال المدة (٢٠٠٠- ٢٠٠٨)، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد ومعامل الارتباط

بيرسون. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي بين نسبة كفاية رأس المال بوصفه متغيراً تابعاً، ومخاطر السيولة، ومعدل العائد على الأصول، وكذلك وجود أثر سلبي معنوي بين كفاية رأس المال، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومخاطر سعر الفائدة، كما توصلت إلى وجود أثر سلبي غير معنوي بين كفاية رأس المال، ومخاطر رأس المال، ومخاطر الائتمان، ومعدل القوة الايرادية.

وبحثت دراسة Abusharba & Atiers (٢٠١٣) محددات كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية الإندونيسية خلال المدة (٢٠٠٩-٢٠١١)، من خلال استخدام نموذج الانحدار المتعدد، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي بين نسبة كفاية رأس المال بوصفه متغيراً تابعاً، والعائد على الموجودات، ونسبة السيولة، وكذلك وجود أثر سلبي معنوي بين نسبة كفاية رأس المال، ومتغير جودة الأصول، كما خلصت إلى عدم وجود أثر معنوي بين نسبة كفاية رأس المال وكل من هيكل الودائع، والكفاءة التشغيلية.

وبحثت دراسة Al-Mazari & Al-Mumani (٢٠١٤)، محددات كفاية رأس المال في البنوك السعودية المدرجة في سوق الأسهم للمدة (٢٠٠٧-٢٠١١) باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير إيجابية بين المتغير التابع مقيساً بنسبة كفاية رأس المال، ومخاطر السيولة، ومخاطر الفائدة، والعائد على الأصول بوصفها متغيرات مستقلة، وكذلك توصلت إلى وجود علاقة ذات تأثير سلبي بين نسبة كفاية رأس المال، وكل من مخاطر الائتمان، ومخاطر رأس المال، والعائد على حقوق المساهمين، والقوة الإيرادية.

متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات اللازمة لإجراء تحليل العوامل المؤثرة على نسبة كفاية رأس المال في البنوك اليمنية، وتنقسم هذه المتغيرات إلى متغير تابع يعبر عن نسبة كفاية رأس المال، ومجموعة من المتغيرات المستقلة، تتمثل في: حجم البنك، السيولة، القروض/الموجودات، الحصة السوقية، العائد/ الموجودات، العائد/حقوق الملكية، نسبة الملكية، وفي ما يأتي توضيح لكيفية قياسها.

قياس المتغير التابع (Dependent Variable):

تم قياس هذا المتغير باستخدام نسبة كفاية رأس المال (Capital (CAR) (Adequacy Ratio، الذي يحسب من خلال قسمة (حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر)، ويستخدم هذا المتغير للتعبير عن مدى إمكانية رأس المال (حقوق الملكية) من تغطية الموجودات التي تكون مخاطرها مرتفعة، والتي تشمل القروض والسلفيات والأوراق التجارية المخصومة، وإن ارتفاع نسبة هذا المتغير تدل على انخفاض هذه المخاطر، ومن ثم فكلما قلت نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر تعرض البنك لمخاطر نسبة كفاية رأس المال (أحمد نضال، ٢٠١٣).

قياس المتغيرات المستقلة (Independent Variables):

١ – السيولة (LIQ): يتم قياسها من خلال قسمة (الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية/الودائع وما في حكمها)، وتعبر هذه النسبة عن مدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على البنك في جميع ظروف البنك وحالاته، وتمثل السيولة سيفاً ذا حدّين، فإذا زادت نسبة السيولة عن الحد الاقتصادي لها؛ أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب، فإن ذلك سوف يؤثر سلبياً في ربحية البنك، التي تنعكس على كفاية رأس المال والعكس صحيح (الصايغ، أبوحمد، من دون سنة نشر).

٢ – حجم البنك (SIZE): تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات، ويستخدم هذا المؤشر للدلالة على مدى تحقيق البنك لوفورات ناتجة من زيادة حجمه وانخفاض تكاليفه؛ إذ إن زيادة الحجم تمنح البنك القدرة على الدخول إلى الأسواق المالية بسهولة، كما تؤدي إلى زيادة التنويع في المنتجات، التي بدورها تؤدي إلى تخفيض المخاطرة، وعلى الرغم من العلاقة الإيجابية بين العائد والمخاطرة، فإن

انخفاض درجة المخاطرة سيؤدي إلى تحقيق عائدات منخفضة، ومن ثم يؤثر سلبياً على نسبة كفاية رأس المال.

٣ – القروض على الموجودات (LOA): يتم قياسها من خلال قسمة (إجمالي القروض/إجمالي الموجودات)، وتستخدم نسبة هذا المتغير لقياس مخاطر السيولة في البنك، وارتفاعها يعتبر مؤشراً على توسع البنك في منح القروض للعملاء، ومن ثم زيادة مخاطر السيولة لديه، في حين أن انخفاض نسبة هذا المتغير يعني فائضاً في سيولة البنك، وعموماً يمكن القول إن هذه النسبة لها أثر إيجابي في ربحية البنك التي تنعكس إيجابياً في زيادة نسبة كفاية رأس المال (حمدان، وآخرون، ٢٠١٣).

٤ – الحصة السوقية (BMS): تم قياسها من خلال قسمة (إجمالي ودائع البنك/إجمالي ودائع البنوك)، وهي تعبر عن الحصة السوقية من الودائع لكل بنك، وإن البنوك الأكثر كفاءة تزداد أحجامها وحصتها السوقية، ومن ثم تتيح لها القدرة على المنافسة، وقوة تحديد الأسعار؛ مما يؤثر إيجابياً في قدراتها على تحقيق عائدات مرتفعة، التي تنعكس هي الأخرى إيجابياً على نسبة كفاية رأس المال (Husni, et al. 2008).

٥ – العائد على الموجودات (ROA): (صافي الربح بعد الضريبة/إجمالي الموجودات)، ويؤشر هذه المعدل على مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح من مختلف الموارد، ويعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية في البنك، أن ارتفاع نسبة هذا المتغير تنعكس بشكل إيجابي على نسبة كفاية رأس المال، والعكس صحيح (Naceur & Kandil, 2009).

٦ – العائد على حقوق الملكية (ROE): تم قياس هذا المتغير من خلال قسمة (صافي الربح بعد الضريبة/حقوق الملكية)، وتعبر نسبة هذا المتغير عن مدى كفاءة ونجاح إدارة البنك في استخدام أمواله وإدارة العائدات؛ إذ إن

ارتفاع عائدات البنك تؤدي إلى تعظيم قيمته السوقية، ومن ثم ارتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية التي تؤثر إيجابياً على نسبة كفاية رأس المال.

٧ – نسبة الملكية (EQA): تحتسب هذه النسبة من خلال قسمة (حقوق الملكية/إجمالي الموجودات) وهي تعبر عن مدى اعتماد البنك على حقوق المساهمين في تمويل موجوداته، ويعد ارتفاع هذه النسبة مؤشراً لحماية أموال المودعين؛ بحيث تساعد على تخفيض مخاطر الأزمات التي من الممكن أن يتعرض لها البنك لاسيما تكاليف الإفلاس، إلا أنها بالمقابل تؤدي إلى تخفيض عائدات البنوك، والعكس؛ إذ يشير انخفاضها إلى زيادة درجة المخاطر ومن ثم زيادة العائدات التي تمارس دوراً إيجابياً في تعزيز نسبة كفاية رأس المال (الكور، ٢٠١١).

النماذج القياسية للدراسة:

تعتمد النماذج القياسية للدراسة على البيانات المقطعية المجمعة، وفقاً لخاصية البيانات المتزنة (balanced Panel)؛ وذلك لغرض تقدير العوامل المؤثرة في نسبة كفاية رأس المال في البنوك اليمنية عينة الدراسة، من خلال استخدام ثلاثة نماذج قياسية، هي:

١ – نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model (PRM):

يعد هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات المقطعية؛ حيث تكون فيه جميع المعاملات المقدرة ثابتة لجميع المدد الزمنية، ويمكن بيان معادلة النموذج على النحو الآتي (Greene, 2012):

$$Y_{it} = B_0 + \sum_{j=1}^{k} B_k X_{k(it)} + \varepsilon_{it} \quad , \; i = 1, 2..N, \quad t = 1, 2....T, \; ....(1)$$

حيث إن:

Y_{it} = متجه عمودي للمتغيرات التابعة للبنك i في المدة الزمنية t

$X_{k(it)}$ = مصفوفة المتغيرات المستقلة وعددها k، وهو عدد معاملات الميل باستثناء معامل الحد الثابت.

B_0 = معامل الحد الثابت.

B_k = متجه عمودي لمعاملات الميل.

ε_{it} = الخطأ العشوائي للبنك i للمدة t.

يفترض هذا النموذج تجانس تباينات حدود الخطأ العشوائي بين البنوك $(\sigma_i^2 = \sigma_\varepsilon^2)$ مع وجود تغاير قدره صفر بين هذه البنوك $[Cov(\varepsilon_{it}, \varepsilon_{jt}) = 0]$ إذ إن $[i \neq j]$، كما يفترض ثبات معاملات الحد الثابت B_0 ومعاملات الميل B_k لكل البنوك، ويفي هذا النموذج بكل الافتراضات الخاصة بالنموذج الخطي العام GLM (General Linear Model)، ويتم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

٢ – نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Model (FEM):

يمكن بيان معادلة نموذج الآثار الثابتة (FEM) على النحو الآتي (Asteriou, 2006):

$$Y_{it} = B_0 + \sum_{j=2}^{n} \mu_j D_{jit} + \sum_{k=1}^{k} B_k \, X_{k(it)} + \varepsilon_{it} \quad \text{..... (2)}$$

إذ إن D_{jit} المتغير الوهمي الخاص بالبنك i وتساوي قيمة هذا المتغير للواحد الصحيح $D_{jit=1}$ عندما $(j = 1)$ بينما تكون مساوية للصفر خلاف ذلك، وε_{it} وسطها الحسابي يساوي صفراً، وتباينها ثابت يساوي σ_ε^2، والمعاملات B_k ثابتة لجميع البنوك، أما الاختلاف بينهما فهو اختلاف الحد الثابت B_0؛ إذ يعالج خصوصية البنوك، وهذا يعني أن النموذج يسمح بوجود حد ثابت خاص بكل بنك، وتسمى طريقة التقدير هذه (Least-squares dummy variable)؛ لأنها تسمح باختلاف الحد الثابت لكل بنك لاحتوائها على متغيرات وهمية تبين خصوصيتها – كما في المعادلة رقم (2)–؛ إذ بموجب هذه المعادلة يكون العدد الكلي لمعاملات الانحدار المقدرة عبارة عن عدد معاملات انحدار المتغيرات الوهمية المساوية لعدد البنوك المكونة لعينة الدراسة (الآثار الثابتة للبنوك) ومعامل الميل للمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج.

٣ – نموذج الآثار العشوائية Random Effects Model (REM):

يعد نموذج الآثار العشوائية (REM) نموذجاً ملائماً في حال وجود خلل في أحد فروض الخطأ العشوائي في نموذج الآثار الثابتة، وتصاغ معادلة هذا النموذج على النحو الآتي (Greene, 2012):

$$Y_{it} = B_0 + \sum_{k=1}^{n} B_k \, X_{kit} + \varepsilon_{it} \quad \varepsilon_{it} \; = \; V_1 + \mu_{it} \quad .....(3)$$

إذ إن مكون الخطأ (error component) يتكون من V_i الفرق العشوائي بين البنوك، و μ_{it} حد الخطأ العشوائي، وهذه المكونات وسطها الحسابي يساوي صفراً، وتباينها ثابت والتباين المشترك بين المكونات وداخلها يساوي صفراً، والمعاملات B_k ثابتة لجميع البنوك؛ أي متجانسة، وإن الاختلاف بين البنوك هو الاختلاف العشوائي في الحد الثابت $B_0 + V_i$ في النموذج، وتسمى طريقة التقدير هذه بطريقة المربعات الصغرى المعممة ((Generalized Least Squares (GLS)، وعلى ضوء ذلك فإن الفرق بين نموذج الآثار الثابتة، والآثار العشوائية يتمثل في اختلاف المقطع الثابت لكل بنك لتباين خصوصيته كما في نموذج الآثار الثابتة، بينما في نموذج الآثار العشوائية يكون الاختلاف في الخطأ العشوائي.

أساليب المفاضلة بين النماذج القياسية:

تجرى المفاضلة بين نماذج الدراسة المعتمدة على البيانات المقطعية (Panel Data)، لاختيار النموذج الأكثر كفاءة في التقدير بالاستناد إلى أسلوبين الأول: أسلوب المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، ونموذج الآثار الثابتة (FEM)، والثاني: هو أسلوب المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة (FEM)، ونموذج الآثار العشوائية (REM).

ولإجراء المفاضلة، وفق الأسلوب الأول سوف يتم استخدام اختبار (F) المقيد وفق الصيغة الآتية:

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{(R_{FEM}2 - R_{PRM}2)/(N-1)}{(1-R_{FEM}2)/(NT-N-K)} \quad .....(4)$$

إذ إن K يمثل عدد المعاملات المقدرة، و(R^2_{FEM}) يمثل معامل التحديد لنموذج الآثار الثابتة، و(R^2_{PRM}) يمثل معامل التحديد لنموذج الانحدار التجميعي، وعلى ضوء ذلك يتم مقارنة نتيجة المعادلة (٤) مع $F(N=1, NT-N-K)$ أو بمعنى آخر إذا كانت قيمة (P-Value) أقل من ٠,٠٥ أو تساويها فعندئذ يتم ترجيح نموذج الآثار الثابتة (FEM) بوصفه النموذج الأكثر كفاءة، والعكس صحيح (Greene, 2012). أما بالنسبة للمفاضلة وفق الأسلوب الثاني فسيتم تطبيق اختبار Hausman الذي يرمز له بالرمز H؛ حيث تكون فرضية العدم على النحو الآتي:

H_0: نموذج الآثار العشوائية هو النموذج المناسب.

H_1: نموذج الآثار الثابتة هو النموذج المناسب.

ويمكن صياغة معادلة الاختبار على النحو الآتي (Hausman, 1978):

$$H = (\hat{B}_{FEM} = \hat{B}_{REM}\ [var(\hat{B}_{REM})]^{-1}(\hat{B}_{FEM} - \hat{B}_{REM}).....(5)$$

إذ إن $var(\hat{B}_{FEM})$ متجه التباين لمعاملات نموذج الآثار الثابتة، و$var(\hat{B}_{REM})$ متجه التباين لمعاملات نموذج الآثار العشوائية إذ إن إحصائية H لها توزيع (Chi-Sq) وبدرجة حرية مقدارها k، يكون نموذج الآثار الثابتة ملائماً إذا كانت قيمة الإحصائية أكبر من قيمة (Chi-Sq)، وعلى العكس سوف يكون النموذج الأكثر كفاءة هو نموذج الآثار العشوائية (REM).

النموذج المستخدم في التقدير:

استناداً إلى ما سبق يمكن بيان المعادلة المستخدمة في التقدير على النحو الآتي:

$$CAR_{it} = B_0 + B_1 LIQ_{it} + B_2 SIZE_{it} + B_3 LOA_{it} + B_4 BMS_{it}$$
$$+B_5 ROA_{it} + B_6 ROE_{it} + B_7 EQA_{it} + \varepsilon_{it}.....(6)$$
$$i = 1, 2.....N\ ,\ t = 1, 2.....T$$

إذ إن: i البنك N عدد البنوك المكونة لعينة الدراسة t الفترة الزمنية T عدد المشاهدات B_0 تمثل معامل الحد الثابت B_i معاملات الميل للمتغيرات المستقلة

ε_{it} تمثل حد الخطأ العشوائي، ويبقى التعريف بمتغيرات النموذج كما عرفت سابقاً في متن الدراسة.

اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

تندرج نماذج هذه الدراسة ضمن نموذج الانحدار الخطي العام (GLM)، ويشترط قبل تطبيقه توافر عدة شروط؛ إذ لا بد من فحص بيانات هذه الدراسة للتحقق من مدى مناسبتها لشروط نموذج الانحدار الخطي العام من خلال التحقق من شرط التوزيع الطبيعي (Normal Distribution) لبيانات متغيرات الدراسة، وتحليل معامل الارتباط لتعرف قوة واتجاه العلاقة، والتحقق من عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة؛ وذلك لضمان وجود العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة، وحتى نستطيع التأكد من صحة نتيجة انحدار النماذج القياسية وقدرتها التفسيرية للعلاقة التي تجمع بين متغيراتها. وللتحقق من مدى توافر خاصية التوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة يظهر الجدول (١) نتائج اختبار (Kolomogorov Smirnov (K-S))، التي أشارت فيه النتائج إلى أن القيمة الاحتمالية لجميع بيانات المتغيرات أكبر من ٠,٠٥ (Prob < 0.05)؛ مما يفسر ذلك قبول فرضية العدم القائلة إن جميع المتغيرات تتبع بياناتها التوزيع الطبيعي.

الجدول (١)

نتائج اختبار (K-S) للتوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة

Variable	Prob	H_0: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي
CAR	0,213	✓
LIQ	0,555	✓
SIZE	0,985	✓
LOA	0,214	✓
BMS	0,568	✓
ROA	0,730	✓
ROE	0,343	✓
EQA	0,831	✓

أما ما يتعلق بتحليل قوة الارتباط بين متغيرات الدراسة فيوضح الجدول (٢) نتائج معاملات ارتباط (Person) لقياس قوة واتجاه علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة المتحقق فيها شرط التوزيع الطبيعي، ومن خلال الاختبار الإحصائي المرفق لقيمة معامل الارتباط يمكن الجزم بوجود علاقة خطية معنوية من عدمها، ويلاحظ من الجدول أيضاً وجود علاقة ارتباط إيجابية عند مستوى معنوية (Sig = 1%) بين نسبة كفاية رأس المال (CAR) وثلاثة من المتغيرات المستقلة، هي: نسبة السيولة (LIQ)، والعائد/الموجودات (ROA)، ونسبة الملكية (EQA)؛ إذ بلغ معامل ارتباط بيرسون بينهما (٥٠٪، ٦٠٪، ٦٤٪) على التوالي.

الجدول (٢)

نتائج معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

Variable	CAR	LIQ	SIZ	LOA	MS	ROA	ROE	EQR
CAR	1,000							
LIQ	0,641*	1,000						
SIZE	0,149	0,192	1,000					
LOA	-0,626*	-0.518*	-0,235	1,000				
BMS	-0,169	0,065	0,698*	0,088	1,000			
ROA	0,509*	0,545*	0,062	-0,503*	-0,072	1,000		
ROE	-0,100	0,156	0,199	0,205	0,322**	0,654*	1,000	
EQA	0,603*	0,375*	-0,440	0,141	-0,739*	0,274*	-0,373*	1,000

(*) and (**) correlation is significance at (1%) and (5%) respectively.

كما يوضح الجدول أيضاً وجود علاقة ارتباط سلبية بين كفاية رأس المال (CAR) والقروض/ الموجودات (LOA) عند مستوى معنوية (Sig = 1%)، بلغت (-٦٣٪) وعدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة كفاية رأس المال (CAR) وثلاثة من المتغيرات المستقلة، هي: حجم البنك (SIZE)، والحصة السوقية (BMS)، والعائد/حقوق الملكية (ROE)؛ حيث بلغت (-٠,١٥٪، ١٧٪، ١٥٪)

على التوالي. أما ما يتعلق بدرجة الارتباط ومدى قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة، فيظهر الجدول أن أغلب المتغيرات ارتبطت فيما بينها بعلاقة ضعيفة باستثناء متغير الحجم (SIZE) ومتغير الحصة السوقية من الودائع (BMS)؛ فقد ظهرت العلاقة بينهما إيجابية بلغت في حدود (٧٠٪)، ومن الواضح أن الزيادة في حجم الموجودات ينتج من الزيادة في المطلوبات من الودائع؛ فهي تمثل نسبة كبيرة من موجودات البنك ومطلوباته؛ نظراً لطبيعته القائمة على الرفع المالي. علماً بأن معظم عينة الدراسة هي بنوك تجارية. وأما بالنسبة لفحص مشكلة التداخل الخطي (Multicollinearity) بين متغيرات الدراسة للتأكد من عدم وجودها، التي تؤثر في معاملات النموذج في حال وجودها، فيبين الجدول (٣) نتائج اختبار معامل تضخيم التباين ((Variance Inflation Factor (VIF0) الذي أشارت فيه النتائج إلى أن قيمة (VIF) تقل عن (١٠) لجميع المتغيرات المستقلة؛ مما يؤشر ذلك على خلوها من مشكلة التداخل الخطي.

الجدول (٣)

اختبار معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة

Variable	Tolerance	VIF
LIQ	0,505	1,980
SIZE	0,427	2,343
LOA	0,586	1,706
BMS	0,266	3,754
ROA	0,179	5,587
ROE	0,210	4,755
EQA	0,193	5,186

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يظهر هذا الجزء من الدراسة وصفاً أولياً لمتغيرات الدراسة، وهو ما يسهم في الكشف عن الخصائص الأساسية للعوامل المؤثرة في نسبة كفاية رأس

المال في البنوك اليمنية عينة الدراسة، ويعطي براهين حول نتائج أعمالها خلال مدة الدراسة، وقد ظهرت نتائج التحليل الوصفي على نحو ما في الجدول الآتي:

الجدول (٤)
نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variable	Obs	Mean	Std. Dev	Min	Max
CAR	48	0,2986	0,18241	0,1100	0,9012
LIQ	48	0,6418	13761,0	0,3486	0,9110
SIZE	48	0,7991	0,00258	0,0745	0,0849
LOA	48	0,1714	0,09509	0,0055	0,4954
BMS	48	0,1414	0,06525	0,0499	0,3194
ROA	48	0,0150	0,00792	0,000	0,0307
ROE	48	0,1846	0,11188	0,000	0,5427
EQA	48	0,0890	0,03013	0,0327	0,1643

يوضح الجدول (٤) وجود تفاوت كبير بين البنوك اليمنية عينة الدراسة فيما يختص بنسبة كفاية رأس المال (CAR)؛ إذ إن أكبر قيمة بلغت (٩٠٪) وأقلها بلغت (١١٪)، ويوجد تشتت كبير لنسبة كفاية رأس المال بين أكبر قيمة وأقلها، ويؤشر ذلك على ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لدى معظم البنوك اليمنية عن النسبة القانونية المحددة والبالغة (١٢٪)، في حين أن معظمها تجاوزها بكثير؛ وذلك نتيجة التوسع في الاستثمار في الأصول المالية الخالية من المخاطر كأذون الخزانة وشهادات الإيداع. أما متغير السيولة (LIQ) فقد بلغ متوسطه في حدود (٦٤٪)؛ مما يشير ذلك إلى ارتفاع نسبة السيولة في البنوك اليمنية وانخفاض درجة المخاطرة، التي تعني الاستقرار المالي للبنوك وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وقد تبين من الجدول أن نسبة (١٧٪) من موجودات هذه البنوك كانت على شكل قروض، وهي نسبة ضئيلة جداً لا تعكس الزيادة في نسبة كفاية رأس المال، وتشير إلى انخفاض مخاطر السيولة في البنوك.

ويبين الجدول أن أكبر البنوك يسيطر على (٣٢٪) تقريباً من الحصة السوقية (BMS) بينما أقلها كان نصيبه ضئيلاً من الحصة السوقية؛ إذ بلغ (٥٪)، ويعني ذلك سيطرة البنوك الكبيرة على حصص سوقية مرتفعة بفعل العوامل الاجتماعية والسياسية التي مهدت لها للحصول على حصص سوقية مرتفعة بالإضافة إلى ميزة الدخول المبكر إلى السوق، وهي التي أسهمت في حصول عدد قليل من البنوك على حصص سوقية مرتفعة، ويدل ذلك على أن القطاع المصرفي اليمني يعاني ضعفاً في المنافسة التي تعمل على اختلاف الحصص السوقية من حين إلى آخر.

كما يبين الجدول أن متوسط العائد/الموجودات (ROA) بلغ (١,٥٪)، وتراوح بين أكبر قيمة (٣٪)، وأقلها في حدود (الصفر)، ولذلك فإنها لم تحقق عائدات بقيم سالبة، ويشير ذلك إلى أن البنوك لم توفق خلال مدة الدراسة في اختيار المحفظة الاستثمارية المناسبة على الرغم من قدم بعضها في النشاط المصرفي، بالإضافة إلى السياسة المتحفظة للبنوك؛ حيث اتجهت إلى زيادة المخصصات للحد من المخاطر، ويوضح الجدول أن متوسط العائد/حقوق الملكية (ROE) بلغ (١٨,٥٪) كما يوضح وجود تشتت كبير بين أكبر قيمة، وأقلها لعائداتها، ويفسر ذلك بأن هناك بنوكاً لم تستطع أن توظف رأسمالها بصورة تمكنها من تعظيم عائداتها، أو على الأقل المحافظة على العائدات السابقة. أما المتغير (SIZE) المتمثل في أحجام البنوك فقد ظهر بنسب متقاربة تأرجحت ما بين (٧,٤ – ٨,٥)؛ مما يدل على تشابه حجم النشاط لدى البنوك اليمنية، وأما المتغير (EQA) المتمثل في نسبة الملكية فقد تبين من الجدول أن أكبر البنوك يحظى بنسبة (١٦٪)، وتعد نسبة مرتفعة مقارنة مع النسبة المحددة من قبل البنك المركزي البالغة (٦٪)، وتشير إلى الحماية لحقوق المودعين في حين أقلها كان نصيبه ضئيلاً للغاية؛ إذ بلغ (٣٪)، وتشير هذه النسبة إلى ارتفاع مخاطر تدني حسابات حقوق المالكين لدى بعض البنوك اليمنية عينة الدراسة.

اختيار النموذج المناسب في التقدير:

بعد تقدير معاملات النموذج المستخدم في الدراسة استناداً إلى نماذج الدراسة القياسية، تم القيام بعملية المفاضلة من خلال استخدام الاختبارات الإحصائية المتمثلة في اختبار F المقيدة المعادلة (٤) واختبار H المعادلة (٥)، لاختيار النموذج المناسب في التقدير وكانت النتائج على نحو ما في الجدول الآتي:

الجدول (٥)

اختبار F المقيد واختبار Hausman

Tests	Test - Value	P-Value
F-test	7,983399	0,000
Hausman-test	0,000	1,000

يلاحظ من الجدول (٥) أن قيمة اختبار F للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة (FEM) ونموذج الانحدار التجميعي (PEM) جاءت معنوية، ومن ثم فقد تم رفض فرضية العدم التي تنص على تجانس قواطع البنوك؛ مما يشير إلى أهمية تضمين الآثار المقطعية والزمنية في النموذج؛ بمعنى أن النموذج الأكثر كفاءة هو نموذج الآثار الثابتة. أما فيما يتعلق بالمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة (FEM) ونموذج الآثار العشوائية (REM) فيلاحظ من الجدول أيضاً أن القيمة المحتسبة لإحصائية H غير معنوية، مما يعني ذلك رفض الفرضية البديلة والقبول بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط بين الآثار الثابتة للبنك والمتغيرات المستقلة، وفي ظل هذه الفرضية تكون القيم المقدرة لمعاملات الميل في نموذج الآثار الثابتة (FEM) غير متسقة، بينما معاملات نموذج الآثار العشوائية (REM) تكون متسقة وذات كفاءة ويستخدم في التقدير.

نتائج التقدير القياسي لاختبار فرضيات الدراسة:

تم تقدير متغيرات الدراسة لبيان تأثيرها على نسبة كفاية رأس المال في البنوك اليمنية عينة الدراسة، وطبقاً لاختبار Hausman فإن نموذج الآثار

العشوائية (REM) أكثر النماذج دقة وكفاءة في التقدير، ومن ثم سيتم الاعتماد على هذا النموذج في اختبار فرضيات الدراسة الموضحة نتائجه في الجدول الآتي:

الجدول (٦)

نتائج التقدير القياسي لاختبار فرضيات الدراسة باستخدام نموذج الآثار العشوائية

Variable	_	LIQ	SIZE	LOA	BMS	ROA	ROE	EQA
Constant	-129,567							
Coff-		0,099	15,746	-0,522	0,141	0,222	0,099	3,587
T-stat		0,893	4,182	-4,255	0,508	0,081	0,457	6,064
Sig		0,377	0,000	0,000	0,615	0,936	0,650	0,000
R2 - Adj	0,90							
F-Stat	27,050							
Prob (F-Stat)	0,000							
D.W	1,40							

يظهر الجدول (٦) أن قيمة إحصائية F المحتسبة بلغت (٢٧,٠٥٠) عند قيمة احتمالية بلغت (Value P=0.000)؛ مما يعني ذلك رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على معنوية النموذج بشكل عام؛ أي إن جميع متغيرات النموذج ذات تأثير معنوي في شرح سلوك المتغير التابع وتفسيره. ويظهر الجدول أيضاً أن معامل التحديد المعدل بلغ نسبة (٩٠٪)، وهي نسبة تقيس التغيرات الموضحة إلى التغيرات الكلية، وتعبر عن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع، والنسبة المتبقية البالغة (١٠٪) ترجع إلى عوامل أخرى غير مضمنة في النموذج تعزى إلى حد الخطأ العشوائي. كما يظهر الجدول أن قيمة إحصائية (D-W) تقع في المنطقة (du < DW < 2)، وهي منطقة قبول فرضية العدم كما تشير النتيجة إلى تحسن هذه الإحصائية نتيجة استخدام طريقة (GLS) في التحليل. أما ما

يتعلق بنتائج التقدير القياسي لاختبار وتحليل معنوية متغيرات الدراسة فيظهر الجدول (٦) ما يأتي:

١ – متغير السيولة (LIQ) ظهر معامله بإشارة إيجابية مع نسبة كفاية رأس المال (CAR)؛ مما يشير إلى أن ارتفاع نسبة السيولة يمكن أن تسهم في زيادة نسبة كفاية رأس المال، غير أن تلك العلاقة ليست ذات تأثير معنوي في البنوك اليمنية؛ مما يعني أن متغير السيولة لا يسهم في زيادة نسبة كفاية رأس المال، ويفسر ذلك بتوجه البنوك إلى الموجودات مرتفعة السيولة وقليلة المخاطر لتلبية متطلبات كفاية رأس المال، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Büyüksalvarci & Abdioğlu) التي توصلت إلى عدم وجود تأثير معنوي لمتغير السيولة في البنوك التركية.

٢ – متغير الحجم (SIZE) جاءت إشارة معامله إيجابية ذات تأثير معنوي عند مستوى (Sig = 0.0002) مع نسبة كفاية رأس المال (CAR)؛ مما يدل ذلك على أن زيادة الحجم تساعد في فرض السيطرة على السوق المصرفية، وفرض الأسعار التي تحقق لها عائدات مرتفعة، وتكاليف منخفضة، ومن ثم تسهم في زيادة نسبة كفاية رأس المال، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Muirnde & Yassen)، ونتيجة دراسة (Al-Zoubi & Atiers) اللتين وجدتا عكس ذلك، بينما تتفق مع نتيجة دراسة (Demirguc & Detragiach) التي تجد علاقة إيجابية ذات تأثير معنوي بين السلامة المصرفية وإجمالي الموجودات عند استثناء البنوك اليابانية من العينة. ومن ثم يمكن التوصل إلى وجود علاقة معنوية تربط بين نسبة كفاية رأس المال وحجم الموجودات.

٣ – متغير القروض/الموجودات (LOA) ظهر معامله بإشارة سلبية ذات تأثير معنوي عند مستوى (Sig = 0.000) مع نسبة كفاية رأس المال (CAR)؛ مما يدل على أن هذا المتغير يؤثر بشكل سلبي في نسبة كفاية رأس المال، ويفسر ذلك بعدم توسع البنوك في منح الائتمان لأسباب

تتعلق بوضع الاقتصاد اليمني، وعلى الرغم من أهمية هذا المتغير في زيادة العائدات، فإنه لا يعتبر المصدر الأساس للعائدات التي تنعكس إيجابياً في زيادة نسبة كفاية رأس المال، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Büyüksalvarci & Abdioğlu) التي تجد تأثيراً سلبياً لمتغير القروض إلى الموجودات في البنوك التركية.

٤ – متغير الحصة السوقية (BMS) ظهر بإشارة إيجابية ذات تأثير غير معنوي مع نسبة كفاية رأس المال (CAR)، وتعني أن متغير الحصة السوقية ليس ذات أهمية معنوية في التأثير على نسبة كفاية رأس المال؛ مما يعني ذلك عدم قدرة البنوك التشغيلية للودائع في استيعاب وإعادة استثمارها، وعكسها في تحقيق عائدات مرتفعة، أو بسبب ضعف قدرتها التنافسية التي تتيح لها استغلال الفرص في السوق لتحقيق عائدات مناسبة.

٥ – متغير العائد/الموجودات (ROA) جاءت إشارة معامله إيجابية ذات تأثير غير معنوي مع نسبة كفاية رأس المال (CAR)؛ مما يعني أن العائد على الموجودات لا يمارس تأثيراً معنوياً في نسبة كفاية رأس المال، ويفسر ذلك بأن عائدات البنوك اليمنية ليس لديها القدرة على زيادة نسبة رؤوس أموالها. وبذا فهي مخالفة للمنطق النظري، ويعزى ذلك إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية لموجودات البنوك المشاركة فعلاً في العمليات المصرفية العادية، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (Tamimi & Fakhiri) التي تجد أثراً معنوياً للعائد على الموجودات في البنوك الأردنية، كما تختلف أيضاً مع دراسة (Alzoubi & Atiers) التي تجد أن معدل العائد على الموجودات له أثر إيجابي معنوي على نسبة كفاية رأس المال، ويمكن أن يعزى الاختلاف إلى صغر مدة الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة فضلاً عن الأسباب التي تم ذكرها في التحليل الوصفي.

٦ – متغير العائد/حقوق الملكية (ROE) ظهر معامله بإشارة إيجابية ذات

تأثير غير معنوي مع نسبة كفاية رأس المال (CAR)، وهذا يعني أن نسبة الزيادة في مجموع صافي الأرباح المحققة تقل عن نسبة الزيادة في رأس المال، بسبب السياسة المتحفظة للبنوك اليمنية؛ حيث اتجهت إلى زيادة المخصصات للحد من المخاطر، وتعزيز مراكزها المالية، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (خريوش، وآخرين)، التي وجدت علاقة إيجابية ذات تأثير معنوي بين الأمان المصرفي، والعائد على حقوق الملكية، وتعزى هذه النتيجة إلى الأسباب التي أسلفنا عنها في التحليل الوصفي.

٧ – متغير نسبة الملكية (EQA) ظهر معامله بإشارة إيجابية ذات تأثير معنوي عند مستوى (Sig = 0.000) مع نسبة كفاية رأس المال (CAR)، ويدل ذلك على أن زيادة ملاءة البنوك تعطي ضمانات إضافية للمستثمرين تنعكس بشكل إيجابي على عائدات البنوك، وتعظيم قيمتها السوقية، ومن ثم التأثير إيجابياً على كفاية رأس المال. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Al-Sabbagh) التي تجد علاقة إيجابية ذات تأثير معنوي بين نسبة الملكية، ونسبة كفاية رأس المال. وعليه يمكن القبول بفرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات تأثير معنوي للسيولة (LIQ) والحصة السوقية (BMS)، والعائد على الموجودات (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، على نسبة كفاية رأس المال، وعدم القبول بفرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة ذات تأثير معنوي للحجم (SIZE) والقروض إلى الموجودات (LOA)، ونسبة الملكية (EQA) على نسبة كفاية رأس المال في البنوك اليمنية.

الاستنتاجات والتوصيات:

١ – الاستنتاجات:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التطبيقية التي تهدف إلى دراسة محددات نسبة كفاية رأس المال في البنوك اليمنية عينة الدراسة خلال المدة (٢٠٠٥–

٢٠١٢)، لبيان العوامل المؤثرة سلباً أو إيجاباً على نسبة كفاية رأس المال لتلك البنوك، ويمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه الدراسة فيما يأتي:

أ – عدم وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين متغير السيولة، ونسبة كفاية رأس المال.

ب – وجود علاقة إيجابية ذات تأثير معنوي بين متغير الحجم، ونسبة كفاية رأس المال.

ج – وجود علاقة سلبية ذات تأثير معنوي بين متغير القروض على الموجودات ونسبة كفاية رأس المال.

د – عدم وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين متغير الحصة السوقية، ونسبة كفاية رأس المال.

هـ – عدم وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين العائد على الموجودات، ونسبة كفاية رأس المال.

و – عدم وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين العائد على حقوق الملكية، ونسبة كفاية رأس المال.

ز – وجود علاقة إيجابية ذات تأثير معنوي بين نسبة الملكية ونسبة كفاية رأس المال.

٢ – التوصيات:

وعلى ضوء المعطيات السابقة فإن الدراسة توصي بما يأتي:

أ – ضرورة اهتمام إدارات البنوك بإيجاد قنوات مالية قصيرة ومتوسطة الأجل، تسهم في تحقيق المواءمة بين هدفي السيولة والربحية، وترفع من مستويات إدارة السيولة في البنوك اليمنية بطريقة سليمة ودقيقة بهدف زيادة عائداتها، ومن ثم المساعدة في تقوية مراكزها المالية وتعزيزها.

ب – الاستفادة من زيادة رأس المال لدى بعض البنوك، وعكسها في تحقيق عائدات مرتفعة من خلال زيادة قدرتها على التوسع في أعمالها وخدماتها المصرفية، بالإضافة إلى المحافظة على حصتها السوقية وتحسينها.

ج – رفع رأس المال لدى بعض البنوك التي تعاني ارتفاعاً في مخاطر تدني حسابات حقوق المالكين لغرض حماية حقوق المودعين فيها، مع مراعاة عدم المغالاة في ذلك؛ لأن بعض الإجراءات التي تتبع في الدول المتقدمة التي من شأنها رفع رأس المال غير صالحة للتطبيق في دول نامية صغيرة السوق، ويتمتع اقتصادها بظروف غير مستقرة، كما هو الحال في اليمن. لذا ينبغي إعادة النظر في تحديد قيمة الحد الأمثل لرأس المال وإمكانية تخفيضه لدى تلك البنوك بحسب مؤشرات التحليل المالي فيها.

د – إلغاء القيود الرقابية المتعلقة بالحد من قدرة البنوك اليمنية على التوسع في منح الائتمان المصرفي لما لهذا المتغير من أهمية في تحقيق عائدات مرتفعة مقارنة مع عائدات الاستثمارات المالية قصيرة الأجل كأذون الخزانة، وشهادات الإيداع.

هـ – قيام السلطات الرقابية بإعادة النظر في توازن السوق المصرفية والحد من سيطرة بعض البنوك من خلال تشجيع سياسة الدخول إلى السوق لغرض تشجيع المنافسة ودعمها وسن المزيد من التشريعات للحد من ظهور أي ممارسات للسيطرة على حصص سوقية مرتفعة.

و – إدارة الموارد المالية للبنوك اليمنية بكفاءة عالية، واستخدام التقنيات المتطورة بهدف تعزيز قدرتها التنافسية لتقديم خدمات مالية بدرجة عالية من الكفاءة، والعمل على استحداث خدمات مالية جديدة بأقل تكلفة، والحد من التقيد بالنظم والاتجاهات التقليدية.

ز – إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية لتشمل متغيرات مستقلة أخرى لم تتناولها الدراسة لتعرف مزيد من العوامل المؤثرة على نسبة كفاية رأس المال.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- أحمد، نضال رؤوف. (٢٠١٣). دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي: دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. الجامعة. العدد السادس والثلاثون.
- التقارير المالية السنوية للبنوك اليمنية. عينة الدراسة للمدة (٢٠٠٥–٢٠١٢).
- حمدان، علام؛ وآخرون. (٢٠١٣). العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، رؤى إستراتيجية/ strategicvisions.ecssr.com/.../rua03_116.pd
- خريوش، وآخرون. (٢٠٠٤). العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي" دراسة ميدانية". مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة. م ١٨. ع ٢.
- الصايغ، محمد؛ أبو حمد، رضاء. (دون سنة نشر). دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف الأردنية/ mng.uokufa.edu.iq/ teaching/ redhasahib /elasticity .
- الكور، عز الدين مصطفى. (٢٠١١). أثر التركز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية. مجلة دراسات العلوم الإدارية. المجلد ٣٨. العدد ٢.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Abusharba. at.el. (2013). "Determinants of Capital Adequacy Ratio (CAR) in Indonesian Islamic Commercial Banks", Global Review of Accounting and Finance Vol. 4. No. 1. March 2013.
- AL-Sabbagh, Noor. (2004). Determinants of Capital Adequacy Ratio In Jordan Banks, Thesis submitted in fulfillment of the

requirements for the degree of master of (banking & finance sciences) at Yarmouk University.

- Al-Mazari, A, Aref, & Al-Mumani, M. (2014). Determinants of Capital Adequacy in the Listed Saudi Banks in Stock Market" Asian Journal of Research in Banking and Finance Vol. 4, No. 1, January.
- Al-Zoubi, Khalid & Atier, Murad. (2010). Jordanian Banks Compliance with Basel II and The Effect on Banks' Capital and Risk Managing, Study submitted to the Fifth Scientific Conference of the Faculty Management Science and Finance-University of Philadelphia/about investment climate and the work of electronic banking, during the period 4-5/7/ 2007 in Philadelphia University - Jordan..
- Asteriou, Dimitrios. (2006). Applied Econometrics, Palgrave Macmillan, New York,.
- Büyüksalvarci & Abdioğlu. (2011). Determinants of capital adequacy ratio in Turkish Banks: A panel data analysis, African Journal of Business Management Vol.5 (27), pp. 11199-11209, November,
- Demirguc,Kunt, & Detragiache, Enrica. (2010). Basel core principles and bank risk: does compliance matter, International Monetary Fund, Working paper, WP/10/81, pp.1-27.
- Greene, W., H. (2012). Econometrics Analysis,7th ed., Pearson Education, Inc., NJ.P.p
- Hausman, J. (1978). Specification Test in Econometrics, Econometrica, Vol.46, pp.1251-1271.
- Husni, K, & Al-Abadi, Hejazi, M. (2008). Determinants of Commercial Bank Interest Rate Margins:Evidence from Jordan. Jordan Journal of Business Administration, Volume 4, No. 4, p.p 485-499.
- Murinde, Vector & Yassen, Hadeel. (2006). The impact of Basel accord regulations on bank capital and risk behavior: Evidence from the Middle East and North Africa (MENA) region, Working Paper University of Birmingham..

- Naceur, Samy & Kandil, Magda. (2009). The impact of capital requirements on banks cost of intermediation and performance: The case of Egypt, Journal of Economics and Business 61, pp.70-89.
- Tamimi, Khaled & Fakhri, Samer. (2013). "Determinants of Capital Adequacy in Commercial Banks of Jordan an Empirical Study, International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences July 2013, Vol. 2, No. 4 ISSN: 2222-6990.